

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية عشرة
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007
-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/346 (XI)

تقرير المديرين العامين للإدارات الجمركية

-

الدورة العادية الثالثة للجنة الفرعية
للمديرين العاميين للجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي
أبوجا، نيجيريا، من 7 إلى 11 مايو 2007

مقدمة:

1. انعقدت الدورة العادية الثالثة للجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في مركز مؤتمرات الإيكواس بأبوجا، نيجيريا من 7 إلى 11 مايو 2007. وكانت الدورة قد نظمت على مرحلتين، الاجتماع التحضيري للخبراء الذي عقد من 7 إلى 9 مايو واجتماع المديرين العاميين الذي انعقد من 10 إلى 11 مايو 2007. أما الموضوع الرئيسي للاجتماع فكان "تأثير اتفاقات التعاون الاقتصادي على الجمارك".

الحضور:

2. شارك في الاجتماع خبراء ومديرون عامون وممثلون عن الدول الأعضاء التالية: جنوب إفريقيا والجزائر وأنجولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والجابون وغانا وغينيا وكينيا وليبيريا والجمهورية العظمى وليسوتو وموريتانيا ونيجيريا ورواندا والسنغال وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي فضلا عن ممثلين عن الإيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والكوميسا والمنظمة الدولية للجمارك.

اجتماع الخبراء

نتائج الأعمال:

3. في البند الرابع من جدول الأعمال، قدمت المفوضية نتائج الأنشطة التي تم القيام بها على مستوى مديرية الجمارك التابعة للمفوضية، لا سيما تلك المنبثقة عن نموذج الأعمال التي أعدته الدورة العادية الثانية للجنة الفرعية وكذلك الأنشطة التي تم القيام بها انطلاقاً من برنامجه الخاص. أما الأنشطة التي لم يتم القيام بها فالسبب في ذلك هو نقص الموارد سواء البشرية منها أو المالية.
4. في البند الخامس، تم تقديم عروض حول البرامج الجارية على المستويات الإقليمية للمنظمة الدولية للجمارك من قبل رواندا نيابة عن إقليم الجنوب والشرق ومن قبل غانا نيابة عن إقليم الغرب والوسط. وفي البند السادس، قدمت الكوميسا والإيكواس إحاطة حول جهود تنسيق الإجراءات الجمركية على مستوى إقليميهما.
5. في البند السابع والثامن، استمع الاجتماع إلى تقارير ورش العمل عن تعزيز القدرات (من 30 أبريل إلى 2 مايو في أديس أبابا) وقواعد المنشأ (من 21 إلى 23 أبريل في أديس أبابا).
6. في البند التاسع، "تأثير اتفاقات التعاون الاقتصادي على الجمارك"، قدمت المفوضية وثيقة توجيهية حول المفاوضات الجارية. وقد شددت المفوضية على بعض النقاط الحاسمة المتعلقة على وجه الخصوص بالتكامل الإقليمي والتنمية والزراعة والتنسيق بين المجموعات المعنية بالمفاوضات وقواعد المنشأ. وفي ختام المداولات، رفع الاجتماع توصيات إلى المديرين العامين للبحث يتعلق أهمها بتنظيم ورشة عمل تتولى مهمة إجراء دراسة معمقة لمقترحات الاتحاد الأوروبي بشأن قواعد المنشأ وذلك من أجل تحديد موقف مشترك خلال المفاوضات القادمة. كما أحاط الاجتماع علماً بنتائج ورشة العمل التي نظمتها المنظمة الدولية للجمارك على هامش الدورة الخامسة للمنتدى الدولي حول مكافحة الفساد المنعقدة في جوهانسبيرج في أبريل 2007.

النتائج:

7. رفع الاجتماع عدداً من التوصيات إلى اجتماع المديرين العامين للجمارك للبحث وأعد مشروع قرار تم عرضه على المديرين العامين بهدف إقراره. وقد تم إعداد مشروع القرار على نحو يعكس توصيات الاجتماع في مجموعة متجانسة.

اجتماع المديرين العامين

الافتتاح:

8. ألقى السيد ج. غ. بوبا، المدير العام للجمارك النيجيرية الكلمة الترحيبية. وقد تناول بعده الكلمة كلٌّ من ممثل المنظمة الدولية للجمارك ورئيس وفد المفوضية، بينما ألقى وزير المالية النيجيري الكلمة الافتتاحية للاجتماع.

نتائج الاجتماع:

9. تم تشكيل هيئة المكتب وانتخب نيجيريا رئيسا لها وجنوب إفريقيا نائبا للرئيس والسنغال مقررا. أما أصدقاء الرئاسة الذين يعتبرون أعضاء في هيئة المكتب بحكم منصبهم فهم غانا ورواندا والسودان. وقد قدمت نيجيريا بصفقتها الدولة المضيفة عرضا حول هيكل إدارتها الجمركية وإنجازات الأخيرة، لا سيما في مجال المعلومات وجهود تبسيط الإجراءات لتسهيل المبادلات.

10. تناول الاجتماع بعد ذلك البندين 6 و 7 معا. ويشمل البندان بحث تقرير الاجتماع التحضيري للخبراء والتوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع. وقد قام الاجتماع باعتماد هذه التوصيات المتضمنة في القرار مع بعض التعديلات.

11. عكف الاجتماع أيضا على مسألة انتخاب مواطن إفريقي في منصب مدير التعريف والتجارة الشاغر في المنظمة العالمية للجمارك واتفق على مواصلة المحادثات بين المرشحين على أن يتم اتخاذ قرار نهائي خلال الاجتماع التشاوري الذي ستعقده المفوضية في بروكسل على هامش الدورتين الـ 109 والـ 110 لمجلس المنظمة الدولية للجمارك، المقرر عقدهما في 28 يونيو 2007.

القرارات والتوصيات:

12. يتمحور القرار الذي يضم في مقدمته الديباجة حول أربعة نقاط رئيسية هي تعزيز القدرات ومواءمة قواعد المنشأ ومكافحة الفساد ومواءمة الإجراءات الجمركية. وبالتالي، تعهد الاجتماع بموجب هذا القرار بوضع خطط لتعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي والقاري ومواءمة قواعد المنشأ على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمساهمة في الحوار العالمي حول تكامل وتعزيز القدرات والمشاركة في عملية مواءمة الصكوك الجمركية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

-

لجنة الاتحاد الإفريقي الفرعية
للمديرين العامين للجمارك
الاجتماع العادي الثالث

-

الأصل: إنجليزي

CCD/3.AUSDG/R1

التقرير النهائي

-

لجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية
للمديرين العاميين للجمارك
الاجتماع العادي الثالث
أبوجا، نيجيريا 10 - 11 مايو 2007

مقدمة:

-1

انعقد الاجتماع العادي الثالث للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك خلال الفترة من 10-11 مايو 2007 بمركز مؤتمرات أمانة اللجنة الاقتصادية الإقليمية لدول غرب إفريقيا في أبوجا، نيجيريا، تحت عنوان: "أثر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على الإدارات الجمركية".

المشاركة:

-2

حضر الاجتماع ممثلو من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنجولا، بوتسوانا، بوروندي، بوركينا فاسو، الكامرون، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، موريتانيا، نيجيريا، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، السودان، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

-3

حضر الاجتماع أيضا ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية التالية: السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) والمنظمة العالمية للجمارك. وحضر الاجتماع أيضا مراقبون من: شركة تفتيش التجارة (COTECNA) وشركة WEBB FONTAINE لإدارة التكنولوجيا والبرامجيات وSGS وموظفون من وزارة التجارة والصناعة (نيجيريا). ويتضمن الملحق 1 قائمة بالمشاركين.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع:

-4

ألقى كلمة الترحيب السيد جاكوب جيانج بوبا، المراقب العام لدائرة الجمارك في نيجيريا. فرحب بجميع المديرين العاميين والوفود التي أتت إلى نيجيريا قبل أن يبرز جدول أعمال الإصلاح الحكومي الذي كان له أثر كبير على إدارة الجمارك في نيجيريا. وتركز هذه الإصلاحات على تحديث الجمارك من خلال المعالجة الآلية لكافة إجراءاتها في الموانئ وعبر الحدود. وقد تم التعاقد مع خبراء في تكنولوجيا المعلومات لترتيب جميع معدات وهياكل هذه التكنولوجيا الضرورية للتسيير الآلي لإدارة الجمارك وإقامة علاقة عمل استراتيجية مع المنظمة العالمية للجمارك لتمكين الإدارة من الاستفادة من برنامج كولومبس الذي يهدف إلى بناء قدرات الموظفين.

وحسب المراقب العام، فإن هذه الإصلاحات ستساعد في التحويل الكامل لإدارة الجمارك النيجيرية بما يجعلها تقدم خدمات وتيسر التجارة، على نحو فعال.

5- في إشارة إلى موضوع الاجتماع، حث المراقب العام المشاركين على إمعان النظر في أثر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على الإدارات الجمركية. واسترعى انتباه المشاركين، على وجه الخصوص، إلى الجانب المرتبط باتفاقيات الشراكة الاقتصادية الذي يسعى إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات وما يمثله من تحد ما كان بمقدور البلدان الإفريقية مواجهته حتى الآن. وفي هذا الصدد، أبرز الحاجة إلى بحث إمكانية إيجاد بدائل، نظرا للمسؤولية الاجتماعية الكبرى التي ستلقى على عائق العديد من الحكومات الإفريقية.

6- أكد ممثل الأمين العام للمنظمة العالمية للجمارك، السيد جو كيلى في التعليق الذي أدلى به، على حاجة الإدارات الجمركية في إفريقيا إلى الإسراع بتبني برنامج كولومبس لبناء القدرات. وأكد أيضا أن هذا الاجتماع يوفر سبيلا لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومختلف الإدارات الجمركية لإجراء مناقشة وافية والتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة الإصلاحات المحتاج إلى البدء فيها بصورة عاجلة. واختتم كلمته قائلا إن المنظمة العالمية للجمارك تتطلع إلى إقامة شراكات متواصلة مع جميع الإدارات الجمركية في إفريقيا، لاسيما في مجال تحديث الجمارك.

7- ألقى رئيس وفد الاتحاد الأفريقي كلمته معربا عن ارتياحه لانعقاد الاجتماع في أبوجا، المدينة التي شهدت نشأة المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وأزجى تمنياته إلى فخامة البروفيسور ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وسعادة السيدة إليزابيث تانكو مفوضة التجارة والصناعة في المفوضية نفسها. ورحب بجميع المشاركين والضيوف الذين حضروا الاجتماع معربا عن شكره للأمين العام للإيكواس لما وضعه تحت تصرف اللجنة الفرعية من تسهيلات رفيعة النوعية لعقد هذا المؤتمر.

8- بعد ذلك ذكر الاجتماع بنشوء الاتحاد الأفريقي وبالإرادة السياسية التي تحدد رؤساء الدول والحكومات إلى التعامل مع مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة من خلال التعجيل بعملية التكامل التي ستؤتي ثمارها، مع مرور الزمن، بإنشاء سوق قارية. غير أن إفريقيا لم تستفد من الزيادة الهائلة في التجارة الدولية التي شهدتها العالم خلال العشرين سنة الماضية حيث تقلصت حصتها خلال تلك الفترة من 4 إلى 2%، على الرغم من التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية. والأدهى من ذلك أنه على الرغم من الإرادة السياسية التي بدت واضحة لصالح زيادة التجارة على المستوى القاري، فإن التجارة فيما بين الأقاليم ظلت في مرحلة الطفولة وإن كان قد تحققت بعض النجاحات الواعدة على مستوى التجارة الإقليمية البينية. ولا يزال تنفيذ برامج التنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالنسبة لمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية متأخرا. وأن المفاوضات التي تفضي إلى تنفيذ اتفاقيات

- 9- الشراكة الاقتصادية تزيد من تفاقم وضع غير مشرق. ويخشى أن تكون عملية تكامل القارة التي هي الحل المستدام الوحيد للإنعاش الاقتصادي لإفريقيا معرضة للخطر. قبل اختتام كلمته ذكر الاجتماع بما يتوقعه الاتحاد الأفريقي من هذا الاجتماع. فعلى المديرين العاملين بوصفهم مهنيين متميزين المبادرة إلى صياغة مقترحات وتوصيات وقرارات من منظور الجمارك، مع مراعاة الإبرام المحتمل لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية وعملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية الجارية حاليا والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مواعمة القوانين والإجراءات الجمركية ومبادرات بناء القدرات.
- 10- أقرت سعادة السيدة نينادي أستر عثمان، وزيرة المالية (نيجيريا)، في كلمتها الافتتاحية بالدور الحاسم الذي تؤديه اللجنة الفرعية وطلبت منها ضمان القيام بالمهام التي أسندتها إليها الاتحاد الأفريقي. ودعت اللجنة الفرعية إلى إجراء مناقشات صريحة ونقدية وبراغمية وحثت المشاركين على عدم الانتكاس في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادية للقارة. وفي إشارة إلى موضوع المؤتمر، حثت الوزيرة المؤتمر على بحث الدور الذي يمكن أن تلعبه اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في النهوض بالقارة الإفريقية، على الأصعدة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والاجتماعية أيضا.
- 11- وبالمثل، نوهت الوزيرة بالجهود المبذولة على المستوى الإقليمي الفرعي لضمان التكامل الاقتصادي. وتشمل هذه الجهود إعداد تعريفات خارجية مشتركة وإلغاء التأشيرة للحركة داخل الإقليم الفرعي والتحرك نحو تقارب المناطق النقدية. وعلى غرار ذلك، تستهدف مختلف الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان الإفريقية الأخرى تحقيق تكامل القارة برمتها. وعلى الصعيد الوطني، أوضحت الوزيرة أن حكومة الرئيس أولوسيجون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية قد أدخلت إصلاحات أدت إلى تحسين كبير لأداء المنظمات المتواجدة في البلد، بما في ذلك إدارة الجمارك النيجيرية. وبعدها أعلنت الوزيرة الموقرة افتتاح الاجتماع.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب:

12- تم انتخاب هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس: نيجيريا (البلد المضيف).

نائب الرئيس: جنوب إفريقيا

المقرر: السنغال

أصدقاء الرئيس:

- المنظمة العالمية لجمارك: العرب/وسط إفريقيا: غانا
- المنظمة العالمية للجمارك: الشرق/الجنوب الأفريقي: رواندا
- المنظمة العالمية للجمارك: إقليم الشمال: السودان

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال:

13- تم اعتماد جدول الأعمال وإرفاقه بهذا كالملاحق 2.

البند 4 من جدول الأعمال: تنظيم العمل:

اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 09ر00 – 13ر00

الفترة المسائية: 14ر30 – 18ر30

البند 5 من جدول الأعمال: عرض إدارة الجمارك لجمهورية نيجيريا:

14- قام المنسق الوطني لنظام ASYCUDA ووحدة الكمبيوتر بتقديم عرض إدارة الجمارك النيجيرية. وأعطى معلومات تاريخية أساسية عن الإدارة مبرزاً برنامج الإصلاح الذي أعدته الحكومة والرامي إلى تحديث الجمارك عن طريق تبني نظام ++ASYCUDA وأدوات فاحصة واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتنشيط ومواءمة كافة الإجراءات والنظم لتحقيق: نظام مراقبة إيرادات الجمارك في الوقت الحقيقي ونظام متابعة واسع النطاق يعتمد على نظام تيلكوم/ تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحقيقي لتيسير التجارة والامتنال.

البندان 6 و7 من جدول الأعمال: بحث تقرير اجتماع خبراء الجمارك. ويشمل ذلك ما يلي:

- أ) مختلف الأنشطة التي تم القيام بها على الصعيدين الإقليمي والقاري،
- ب) آثار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية على عمل الإدارات الجمركية،
- ج) مواءمة البرامج في مجالي بناء القدرات وقواعد المنشأ،
- د) المنتدى العالمي الخامس.

بحث مشاريع التوصيات العامة ومشروع إطار العمل للسنة 2007-2008:

- 15- بحث الاجتماع تقرير خبراء الجمارك ومشروع التوصيات العامة في ذات الوقت. وقام رئيس اجتماع الخبراء بعرض التقرير والتوصيات.
- 16- في أعقاب العرض أخذ الاجتماع علماً بالجهود المبذولة والمبادرات التي تم تنفيذها على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والأقاليم الإفريقية التابعة للمنظمة العالمية للجمارك والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وأخذ الاجتماع علماً، على وجه الخصوص، بإنشاء قسم التعاون الجمركي ضمن المفوضية. كما أقر بالصعوبات التي تواجه القسم وتحول دون تحقيق أهدافه بسبب نقص الموارد البشرية. وأخذ الاجتماع علماً أيضاً بإنشاء فرق عمل خاصة ببناء القدرات وقواعد المنشأ وشدد على ضرورة مباشرة هذه اللجنة الفرعية أعمالها على أساس استباقي ومراقبة عمل هذه الفرق.

17- وفيما يخص العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمة العالمية للجمارك، أقر الاجتماع بضرورة إقامة الصلة بين أنشطة المفوضية وتلك التي تضطلع بها المنظمة العالمية للجمارك. بيد أنه رأى ضرورة بحث برنامج الاتحاد الأفريقي في إطار استراتيجية شاملة وضرورة مراعاة جميع الخطط الاستراتيجية الوطنية والإقليمية الأخرى لمعاهدة أبوجا. وأعرب الاجتماع أيضا عن موافقته على رؤيا الجمارك حسب ما تصورهما المنظمة العالمية للجمارك في القرن الحادي والعشرين وعلى ضرورة تنفيذ مبادرة إفريقية بخصوص هذه المسألة.

18- أخذ الاجتماع علما، مع بالغ الاهتمام، بالعروض التي قدمتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة في الاجتماع، وهي مجموعة الكوميسا والإيكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بخصوص مواعمة الجهود التي يجرى بذلها على مستوى مختلف الأقاليم. وحث أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مواصلة هذه الجهود مع مراعاة استحداث اتحاد جمارك قاري بحلول 2016.

19- قدم الاجتماع التوصيات التالية:

(1) ضرورة أن تستمر كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب اللجنة الفرعية وجنوب إفريقيا على ضمان استكمال اختصاصات وطرق انتداب موظفين إلى الاتحاد الأفريقي وإبلاغ جميع الإدارات الجمركية بذلك بحلول يوليو 2007.

(2) يتعين شغل منصب موظف سياسة كبير ومنصب موظف سياسة بقسم التعاون الجمركي في مفوضية الاتحاد الإفريقي في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2007 بما يتيح تنفيذ البرامج التي صادقت عليها اللجنة الفرعية.

(3) ضرورة قيام الاتحاد الإفريقي بتعجيل إجراء توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للجمارك لضمان أن المبادرات التي أطلقتها هذه المنظمة في إفريقيا تراعي البرنامج الجمركي للاتحاد الإفريقي.

(4) حاجة الاتحاد الإفريقي إلى إعداد خطوط إرشادية حول التوجهات الاستراتيجية لبرامج المواعمة بعرض استخدامها من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(5) ضرورة قيام الاتحاد الإفريقي بتنظيم مؤتمرات مرة في كل سنتين مع جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان تنسيق مواعمة أنشطة البرامج وتبادل ونشر المعلومات فيما بين هذه المجموعات والمشاركة في الاجتماعات التي تعقدها بشأن المواعمة.

(6) مواعمة البرامج في ميداني بناء القدرات وقواعد المنشأ أمر ينبغي مواصلته.

20- أخذ الاجتماع علما بالدورتين اللتين عقدتا في مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. وفيما يتعلق بمسألة بناء القدرات، لاحظ الاجتماع أنه تم، خلال الحلقة التدريبية التي عقدت في الفترة من 30 أبريل إلى 2 مايو، وضع استراتيجية لتكون أساسا لإعداد خطط بناء قدرات إقليمية. وزيادة على ذلك، أكد الاجتماع

ضرورة تنسيق برامج إدارات الجمارك الوطنية وبرامج كل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الإفريقي.

21- أخذ الاجتماع علماً بالقيود التي تم تحديدها في الفترة من 21 إلى 23 أبريل بخصوص مواعيد قواعد المنشأ. وقيل إنه ينبغي تنفيذ عملية المواعيد بطريقة شاملة. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة، أي المجموعات الاقتصادية الإقليمية والإدارات الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين. ويتعين اعتماد النهج من القاعدة إلى القمة وإشراك الاقتصادات القوية في المضي قدماً بالعملية.

- 22- قدم الاجتماع التوصيات التالية:
- (7) استعمال العناصر الواردة في قرار الحلقة التدريبية حول بناء القدرات كأساس لإعداد استراتيجية بناء القدرات للاتحاد الإفريقي.
 - (8) ضرورة استعمال برنامج كولومبس الذي جهزته المنظمة العالمية للجمارك كأساس لمتابعة أنشطة بناء القدرات الخاصة بالإدارات الجمركية.
 - (9) يتعين على الاتحاد الإفريقي وضع إطار لمواعيد قواعد المنشأ في إفريقيا.
 - (10) ضرورة التعجيل بإنشاء فريق تسيير تسند إليه المسؤولية عن إدارة الأعمال التحضيرية المتعلقة بعملية المواعيد.
 - (11) فضلاً عن ذلك، يجب إجراء دراسات لدعم عملية المواعيد وتقييم أثرها:
 - (12) الإسراع بإعداد مقارنة لمصفوفة قواعد منشأ المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

تم إبلاغ الاجتماع بالعرض الذي قدمته مفوضية الاتحاد الإفريقي حول مسألة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تم إبرامها مع الاتحاد الأوروبي وأثرها على الجمارك، على وجه التحديد. وأقر الاجتماع أنه، على الرغم من أن المسائل المتعلقة بالسياسة التجارية لا تدخل في نطاق الجمارك على الأرجح، إلا أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية سيكون لها الأثر على الجمارك فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات وطرق العمل وإدارة قواعد المنشأ، الخ .. وفي هذا الصدد، ينبغي إشراك إدارات الجمارك في هذه المفاوضات.

قدم الاجتماع التوصيات التالية:

- (13) تنظيم اجتماع فريق خبراء قواعد المنشأ بهدف بحث مقترحات اللجنة الأوروبية بشأن قواعد منشأ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، بغية إعداد موقف إفريقي منسق تتم توصية المجموعات الأربع المتفاوضة به.
- (14) تكليف الاتحاد الإفريقي بإجراء دراسة حول أثر الشروط المفروضة على حرية تنقل السلع بموجب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، على المجموعات الاقتصادية والإقليمية والإدارات الجمركية.

- (15) يتعين للفريق العامل المعني ببناء القدرات، لدى إعداد خطة الاتحاد الإفريقي الاستراتيجية لبناء القدرات، مراعاة المتطلبات الإضافية لتنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كما يجب عليه صياغة المزيد من استراتيجيات الوصول إلى التمويل المخصص لبناء القدرات في إطار صياغة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وإطار المعونة مقابل التجارة.
- (16) يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي وضع استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأمد لإنشاء مناطق تجارة حرة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية على أن تشمل إجراءات تيسير التجارة اللازم تنفيذها لزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية.

أخذ الاجتماع علماً بنتائج المنتدى العالمي الخامس لمكافحة الفساد والمحافظة على النزاهة الذي عقد في جوهانسبرج في الفترة من 2 إلى 5 أبريل 2007 والذي استهدفت، من بين أمور، التأكيد من جديد على الأسباب الجذرية للفساد والنظر في الطرق التي يتجلى بها في الجمارك، على الصعيد العالمي وعوامله الرئيسية ومقارنة التجارب المكتسبة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الاستقامة في البيئة التجارية العالمية وتوجيه العناية إلى برامج الاستقامة للمنظمة العالمية للجمارك وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد وأخلاقيات المعاملات التجارية. أثنى الاجتماع على الجهود المبذولة على مستوى الإدارات الجمركية الإفريقية في مكافحة الفساد وتعزيز الأخلاقيات. وفي هذا الصدد، أبرز المشاركون الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال تبسيط وشفافية الإجراءات بفضل استعمال نظم الكمبيوتر ومن خلال تطبيق مدونة أخلاقيات والسلوك الجيد.

أوصى الاجتماع بما يلي:

- (17) ضرورة مواصلة الإدارات الجمركية سعيها لترسيخ الاستقامة كمعيار للأداء.
- (18) ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الشفافية والمسئولية في مكان العمل.
- (19) الحاجة إلى الشروع في برامج الإصلاح والتحديث،
- (20) ضرورة مساندة الاتحاد الإفريقي الجهود التي تبذلها الإدارات الجمركية والقيام، عند اللزوم، بإنشاء برنامج قاري لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقامة.

البند 7 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

تمت إثارة مسألة انتخاب مواطن إفريقي لشغل منصب مدير التعريفات في المنظمة العالمية للجمارك خلفاً للسيد كريتكز موانسا. واتفق الاجتماع على أنه، في حالة احتفاظ المرشحين السبعة بترشيحهم، لن يفوز أحدهم بالانتخاب إذ لن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن معالجة هذه المسألة. وكسبيل للخروج من هذا المأزق، اتفق الاجتماع على مقترح الرئيس باستخدامه المساعي الحميدة لدى أصدقاء الرئيس في محاولة تسوية المسألة بعد الاجتماع.

أكدت كوت ديفوار أيضا لاستضافتها الدورة العادية الرابعة للاجتماع في 2008 في أبيدجان. كما قدم الكامبيون عرضا باستضافة الدورة العادية الخامسة للاجتماع في 2009، في ياوندي.

البند 8 من جدول الأعمال: إقرار السجل والتوصيات وإطار العمل للسنة 2007-2008:

اعتمد الاجتماع القرار المقترح من الخبراء بعد إدخال بعض التعديلات عليه وجاء هذا القرار الذي يتضمن التوصيات الرئيسية الأربع بشأن بناء القدرات وقواعد المنشأ والاستقامة ومواءمة الإجراءات، مرفقا بهذا كالملاحق 5. وكلف الاجتماع المفوضية بمهمة وضع وثيقة إطار عمل لتنفيذ ومتابعة التوصيات. كما اتفق الاجتماع على تعميم التقرير لمدة شهر واحد من اختتامه لأغراض التعليق عليه واعتماده.

البند 9 من جدول الأعمال: قرار الشكر:

تحت هذا البند، قدم المدير العام للجمارك الجزائرية عرضا بقرار الشكر نيابة عن الاجتماع. وذكر، بادئ ذي بدء، الاجتماع بأن القرار بدمج ما كان يسمى آنذاك بمؤتمر الجمارك الإفريقي في أجهزة الاتحاد الإفريقي، قدم تم اتخاذه في الجزائر في 2004. وبعد أن قدم عرضا موجزا عن كبرى استنتاجات الاجتماع، توجه، من بين أمور أخرى، بالشكر إلى نيجيريا حكومة وشعبا لاستضافة الاجتماع وإلى وزراء المالية الذين شرفوا بحضورهم مراسم افتتاح واختتام الاجتماع والمراقب العام وإدارة الجمارك النيجيرية.

البند 10 من جدول الأعمال:

أثنى سعادة السيد إلياس مبام، وزير الدولة للشؤون المالية في جمهورية نيجيريا الاتحادية، على المشاركين لما توصلوا إليه من نتائج رفيعة المستوى. وبينما توجه الوزير بالشكر إلى الاجتماع للعمل الشاق الذي أنجزه، حث المشاركين أيضا على تكريس بعض من الوقت لزيارة نيجيريا قبل مغادرة البلد للتكفل بمهام التنفيذ. وبعدها أعلن اختتام الاجتماع.

الملحق 4:

قرار الاجتماع العادي الثالث
للجنة الاتحاد الإفريقي الفرعية
للمديرين العاميين للجمارك

نحن، المديرين العاميين لجمارك الاتحاد الإفريقي، المجتمعين، في أبوجا، نيجيريا، في اليوم الحادي عشر من مايو 2007،

إذ نعرب عن امتناننا للمراقب العام لإدارة الجمارك النيجيرية وحكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية، لاستضافة هذا الاجتماع الذي أتاح لنا فرصة تجديد التزامنا بتحقيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا وتوجيه عنايتنا لبعض القرارات الرئيسية الكفيلة بحفزنا إلى المضي قدما، بهدف الإسراع بتحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

إذ نعرب عن عزمنا على ضمان منح الإدارات الجمركية فرصة القيام بدور في برنامج إفريقيًا للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال تنفيذ استراتيجيات قارية وخطة عمل ترشيد ومواءمة مبادرات بناء القدرات.

إذ نشير إلى توصيات الاجتماع الثاني للجنة الاتحاد الإفريقي الفرعية للمديرين العاميين التي تحت الاتحاد الإفريقي على ضمان التنسيق الإقليمي والقاري لعملية تحديث وإصلاح الإدارات الجمركية.

إذ نشير أيضا إلى مقرر الدورة العادية التاسعة للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي الذي يدعو الأقاليم/المجموعات الإفريقية التي تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، إلى تسهيل دور مفوضية الاتحاد الإفريقي، على نحو ما أسند إليها من قبل رؤساء الدول والحكومات من خلال دعوتها إلى جلسات التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وتقديمها تقارير مرحلية عن المفاوضات التي تجريها بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وذلك بصفة منتظمة.

نعيد تأكيد برنامج التكامل الاقتصادي للاتحاد الإفريقي، على نحو ما ورد في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

إذ نقر بالدور الحاسم الذي تؤديه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية للقارة.

إذ نلاحظ زيادة الضغوط الممارسة على الصعيد العالمي لتبني نهج متكامل إزاء إدارة الحدود والدور الريادي الذي تؤديه الجمارك في هذا التطور.

إذ نلاحظ أيضا ما للتجارة الدولية من دور أساسي في تخفيف حدة الفقر وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية.

إذ نقر بالدور الأساسي لإدارات الجمركية في التجارة الدولية المشروعة وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بتحصيل الإيرادات وحماية الاقتصادات والمجتمع والبيئة وتخفيف عبء الامتثال بالنسبة لممارسي الأعمال التجارية.

إذ نوافق على حاجة المنظمات الدولية والشركاء المتعاونين والقطاع الخاص إلى تعزيز عملية تحديث الجمارك من خلال تنسيق وتوحيد جهودها المبذولة في مجال بناء القدرات واستكشاف أوجه التآزر وفرص التعاون وتحديد العوامل الرئيسية التي تضمن نجاح الجمارك.

إذ نلاحظ أيضا الحاجة إلى إقامة علاقة عمل فعالة مع المتعاملين في مجال التجارة وصناع القرارات بهدف إيجاد مناخ يشجع على الاستثمار الداخلي والتصدير إلى الخارج.

إذ تعرب عن تقديرنا لعمل المنظمة العالمية للجمارك من خلال برنامج كولومبس الرامي إلى تعزيز تنمية خدمات جمركية على نحو شامل ومن خلال النتائج التي آلت إليها برنامج التشخيص الذي أجري في الدول الأعضاء.

إذ نقر بفرصة تحقيق التنمية المستدامة للجمارك، والتي يتيحها إطار SAFE لمعايير أمن الحلقة العالمية للعرض ومبادرة المعونة مقابل التجارة واتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

إذ نؤكد حاجة الإدارات الجمركية المنفردة إلى أن تملك وتدير خططها الإنمائية القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل بصورة كاملة.

إذ نؤكد الحاجة إلى تحسين برامج التنسيق لتحقيق وفورات الحجم وتفاذي الازدواجية وإيجاد حلول مشتركة وأهمية الدور الذي ينبغي أن تؤديه المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في توفير القيادة المطلوبة في هذا المجال.

إذ يساورنا القلق إزاء الأثر المحتمل للمفاوضات التجارية الجارية حاليا على المستويين الثنائي (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية) والمتعددة الأطراف (المنظمة العالمية للجمارك) على التكامل الإقليمي وإدارة جمارك الدول الأعضاء.

قررنا نحن المديرين العامين لجمارك الاتحاد الإفريقي:

1- وضع خطط بناء القدرات على المستويين الإقليمي والقاري مع مراعاة خطط بناء القدرات التي وضعتها المنظمة العالمية للجمارك للأقاليم الإفريقية الثلاثة:

وتحقيقا لهذا الهدف:

يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المبادرة إلى وضع خطط بناء القدرات على المستويين الإقليمي والقاري وفقا لبرامج كولومبس الذي وضعت المنظمة العالمية للجمارك.

يجب على الدول الأعضاء، بدعم من الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، العمل على تنمية بناء قدرات إدارات الجمارك لتمكينها من مواجهة التحديات الناشئة عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، على نحو فعال.

يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي والمنظمة العالمية للجمارك ضمان أن يركز مؤتمر الحوار العالمي القادم لبناء القدرات الذي يضم جميع القائمين بأدوار، أن يركز، من بين أمور أخرى، على التعرف على مدى التقدم المحرز في بناء قدرات الجمارك وتحسين تنسيق وتوحيد معايير بناء القدرات والعوامل الرئيسية التي تكفل نجاح عملية تحديث الجمارك ووثيقة تعدها الجمارك تبين بوضوح احتياجاتها وأولوياتها، بصورة موجزة.

ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز الدور الحيوي الذي تؤديه الجمارك في القرن الحادي عشر وذلك بدعم من الشركاء في التنمية.

يتعين على الدول الأعضاء استشارة الخدمات الجمركية، على نحو ملائم، قبل إعداد وتنفيذ سياسة حكومية مناسبة في مجال الجمارك.

يتعين على الدول الأعضاء الاستفادة من برنامج كولومبس التابع للمنظمة العالمية للجمارك كأساس لتنمية الإدارات الجمركية.

ينبغي للدول الأعضاء وضع وتنفيذ خطة إنمائية طويلة الأجل بطريقة شاملة تغطي تنمية القدرات المؤسسية وتنمية البنى التحتية والمواد البشرية.

يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء القيام بتنسيق أنشطة المانحين لتلبية الاحتياجات القارية والإقليمية والوطنية من تعزيز التنمية وتمويلها وبرمجتها لضمان الحد الأقصى من التبني والاستدامة.

يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي استخدام التجربة والخبرة المتاحتين حالياً ضمن الإدارات الأعضاء.

يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للجمارك والدول الأعضاء متابعة وإدارة وتقييم عملية تنفيذ الاستراتيجية الإفريقية لبناء القدرات المرتبطة بإدارة الجمارك مع الاستفادة، إلى الحد الأقصى، من المؤسسات الإقليمية التابعة للمنظمة العالمية للجمارك.

2- مواصلة قواعد المنشأ التي تحكم التجارة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها، مع مراعاة أهداف التكامل القاري والحاجة إلى تيسير العمليات الجمركية وتنمية التجارة برسم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

تحقيقاً لهذا الهدف:

يجب على مكتب اللجنة الفرعية للمديرين العامين للجمارك عقد اجتماع خبراء قواعد المنشأ والفريق العامل لاستعراض مقترح اللجنة الأوروبية بشأن قواعد المنشأ الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية وإعداد موقف إفريقي متناسق يوصي به الفرق المتفاوضة التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي إنجاز دراسة تقييم أثر تحرير التجارة في ظل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، على المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارة الجمارك.

يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي صياغة ورقة توجيهية حول إنشاء الترتيبات التجارية فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بغية تنفيذ برنامج الجماعة الاقتصادية الإقليمية.

3- الإسهام، على نحو نشط، في الحوار العالمي حول الاستقامة وبناء القدرات في مجال الجمارك، استناداً إلى نتائج المنتدى العالمي الخامس لمكافحة الفساد والحفاظ على الاستقامة:

تحقيقا لهذا الهدف:

يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية توفير القيادة والدعم السياسي لبرامج الاستقامة التي يجري تنفيذها من قبل الإدارات الجمركية.

يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي السعي لمواءمة موثيق السلامة وموثيق الشرف للجمارك على الصعيد الإقليمي بهدف إيجاد برنامج قاري لمكافحة الفساد.

يتعين على الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء التنمية، العمل على تعزيز عملية تحديث الجمارك من خلال تحسين تنسيق وتوحيد جهودها في مجال بناء القدرات، واستكشاف أوجه التآزر وفرص التعاون والتعرف على العوامل الرئيسية الكفيلة بإنجاح الجمارك باعتبارها أدوات مكافحة الفساد.

4- المشاركة النشطة في عملية مواءمة الوثائق التجارية والجمركية فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

تحقيقا لهذا الهدف:

يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي المشاركة في اجتماعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعني بمواءمة البرامج الإقليمية وضمان تعميم تقارير هذه الاجتماعات على جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي وضع خطوط إرشادية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بخصوص الاتجاه الاستراتيجي المطلوب لمواءمة البرامج.

يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي عقد اجتماعات نصف سنوية مشتركة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتنسيق العمل الجاري بغية ترشيد البرامج في مجال الجمارك وتيسير تبادل المعلومات فيما بين هذه المجموعات.

نطلب إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي عرض هذا القرار على الأجهزة الملائمة للاتحاد الإفريقي لبحثه واعتماده.

تم اعتماد القرار في 11 مايو 2007 في أبوجا، نيجيريا

الملحق 5:**موجز التوصيات**

قدم الاجتماع التوصيات التالية:

- (1) يتعين على كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي ومكتب اللجنة الفرعية وجنوب إفريقيا ضمان استكمال اختصاصات وطرق انتداب موظفين لدى الاتحاد الإفريقي وإبلاغ جميع الإدارات الجمركية بذلك بحلول يوليو 2007.
- (2) ضرورة ضمان شغل منصب موظف سياسة كبير وموظف سياسة في قسم التعاون الجمركي ضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي قبل 31 ديسمبر 2007، حتى يتسنى تنفيذ البرامج التي وافقت عليها اللجنة الفرعية.
- (3) يجب على الاتحاد الإفريقي التعجيل بتوقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للجمارك بما يكفل مراعاة المبادرات التي أطلقتها هذه المنظمة في إفريقيا للبرنامج الجمركي للاتحاد الإفريقي.
- (4) ينبغي للاتحاد الإفريقي صياغة خطوط إرشادية حول توجهات برامج المواءمة وتمكين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من استعمالها.
- (5) يتعين على الاتحاد الإفريقي عقد اجتماعات نصف سنوية مع جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان تنسيق أنشطة برامج المواءمة وتبادل ونشر المعلومات فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، كما يجب عليه المشاركة في الاجتماعات التي تنظمها هذه المجموعات حول عملية الملائمة.
- (6) ضرورة مواصلة مواءمة البرامج المتعلقة ببناء القدرات وقواعد المنشأ.
- (7) يجب الاستعانة بالعناصر الواردة في قرار الحلقة التدريبية بشأن بناء القدرات كأساس لصياغة استراتيجية الاتحاد الإفريقي في مجال بناء القدرات.
- (8) ينبغي الاستعانة ببرنامج كولومبس الذي أعدته المنظمة العالمية للجمارك كأساس لتنفيذ ومتابعة أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الإدارات الجمركية.
- (9) يتعين على الاتحاد الإفريقي وضع إطار لمواءمة قواعد المنشأ في إفريقيا.
- (10) ضرورة التعجيل بإنشاء فريق توجيهه تسند إليه مسئولية إدارة الأعمال التحضيرية المرتبطة بعملية المواءمة.
- (11) زيادة على ذلك، يجب إجراء دراسات حول دعم عملية المواءمة وتقييم أثرها:
- (12) يجب الإسراع بإجراء مقارنة بين مصفوفات قواعد المنشأ للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (13) يتعين تنظيم اجتماع فريق خبراء قواعد المنشأ بهدف بحث مقترحات اللجنة الأوروبية بشأن قواعد منشأ الاتفاقيات الشراكة الاقتصادية حتى يتسنى إعداد موقف إفريقي منسق توصي به المجموعات المتفاوضة الأربع.

- (14) يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي دراسة أثر شروط تنقل السلع بموجب اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المفروضة على المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارات الجمارك.
- (15) لدى قيامه بصياغة خطة الاتحاد الإفريقي الاستراتيجية في مجال بناء القدرات، يتعين على فريق العمل لبناء القدرات الأخذ في الاعتبار للمستلزمات الإضافية لتنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، كما يتعين صياغة استراتيجيات إضافية للاستفادة من التمويل المخصص لبناء القدرات ضمن إطار تنمية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وإطار المعونة مقابل التجارة.
- (16) يتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي صياغة استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل لإنشاء مناطق تجارة حرة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، على أن تتضمن إجراءات تيسير التجارة اللازم تنفيذها لزيادة حجم التجارة البينية الإفريقية.
- (17) يجب على الإدارات الجمركية مواصلة سياستها التي تجعل من استقامة الأخلاق أحد معايير الأداء.
- (18) يجب على الإدارات الجمركية اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الشفافية والمسؤولية في مكان العمل.
- (19) يجب عليها الشروع في إصلاح وتحديث البرامج وتكثيفها.
- (20) يتعين على الاتحاد الإفريقي دعم الجهود التي تبذلها الإدارات الجمركية والقيام، عند اللزوم، بإنشاء برنامج قاري خاص بمكافحة الفساد وتعزيز الاستقامة.

2007

Report of directors general of customs administrations held In Abuja, Nigeria, From 7 To 11 May 2007

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4464>

Downloaded from African Union Common Repository